المعرّف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/FSEX6167

حمدان العكله | Hamdan Alokleh*

مراجعة كتاب:
حدود الليبرالية: التراث، والنزعة الفردية، وأزمة الحرية
لمارك ت. ميتشل

Book review:
The Limits of Liberalism: Tradition, Individualism, and the Crisis of Freedom
by Mark T. Mitchell

عنوان الكتاب:	**حدود الليبرالية: التراث، والنزعة الفردية، وأزمة الحرية.**
تأليف:	مارك ت. ميتشل.
ترجمة:	محمد عبده العلا.
الناشر:	الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
سنة النشر:	أيار/ مايو 2024.
عدد الصفحات:	416.

* أستاذ مساعد في قسم الفلسفة والعلوم الدينية في كلية الإلهيات – جامعة ماردين أرتقلو، تركيا.
Assistant Professor, Department of Philosophy and Religious Sciences, Faculty of Theology, Mardin Artuklu University, Turkey.
hamdanalokleh@artuklu.edu.tr

مقدمة

يسلِّط كتاب **حدود الليبرالية: التراث، والنزعة الفردية، وأزمة الحرية**، لمارك ميتشل، الضوء على أهمية التراث معرفيًا واجتماعيًا، منتقدًا النظرة الليبرالية التي تعتبره قيدًا على الحرية الفردية، ويناقش التناقض في الرؤية الليبرالية للتراث، مؤكّدًا أنّ تجاوز هذا الإشكال يستلزم تقديم نموذج بديل من الشخصية الإنسانية، وهو ما يتطرق إليه من خلال مفهوم "النزعة المحلية الإنسانية".

تُعدّ إشكالية العلاقة بين الحداثة والتراث قضية مركزية في الفكر الغربي المعاصر، ويقترح ميتشل خيارًا آخر بين الجمود التراثي والليبرالية العالمية، يتمثّل في "النزعة المحلية الإنسانية" التي تؤكّد التنوّع الثقافي، مستعرضًا تطوّر المواقف تجاه التراث منذ القرن السابع عشر، ليصل إلى تفنيد فكرة التخلّي عنه باعتباره شرطًا للتقدّم، مقترِحًا تطوير التراث بديلاً من الليبرالية وتناقضاتها.

يركّز ميتشل على الحديث عن مفهوم الحرية وصلته بالتراث، ويهتمّ بالليبرالية التي تعتمد على الاستقلالية والتحرر من التراث والطبيعة والدين، متتبّعًا تطوّرها من توماس هوبز إلى جون رولز، ويناقش مفهوم "الرابطة الجزئية" عند جان جاك روسو، التي تصل بين المجتمعات الصغيرة والمجتمع الأوسع، وتأثيرها في الدولة، ويميز بين موجتين للّيبرالية: الأولى المعتدلة والمتوافقة مع التراث، والثانية المتحررة من التراث؛ ما أدّى إلى إطلاق حرية مطلقة تتجاوز أيّ سلطة أو حدود.

ويتناول الكتاب مفهوم "النزعة الكونية" التي تتجاوز الانتماءات المحلية نحو هوية عالمية قائمة على الحرية الفردية والعقل، ويستعرض الفروق في فهم الفردية داخل الفكر الليبرالي بين تيارات اليمين واليسار، ويناقش فكرة "الدولة الكونية الليبرالية" التي تهدف إلى توحيد الأفراد وفق الحريات الفردية، حتى لو أدّى ذلك إلى تآكل الانتماءات التقليدية، ويتتبّع تطور الفكرة من الفلسفة الرواقية إلى إيمانويل كانط ويورغن هابرماس، ويبرز دور العولمة والتكنولوجيا في تعزيز النزعة الكونية الثقافية التي تذيب الفوارق القومية واللغوية، ويطرح تساؤلاً جوهريًا: هل يمكن التوصّل إلى خيار ثالث يوازن بين التطرّف القومي والانفتاح غير المحدود للنزعة الكونية الليبرالية؟

يتضمّن الكتاب مقدّمة للمترجم وتصديرًا، يليه تمهيد يعرض مسحًا عامًّا وتحديدًا للمفاهيم الأساسية، ثم خمسة فصول محورية، يتناول الفصل الأول مسألة تشويه التراث، بينما يعرض الفصل الثاني رؤية مايكل أوكيشوت حول البعد المعرفي للتراث، وفي الفصل الثالث يناقش ألسدير ماكنتاير منهج التحرّي المؤسَّس على التراث، ويعالج الفصل الرابع دور المعرفة الضمنية عند مايكل بولاني، أما الفصل الخامس فيُعنى بتناقضات الليبرالية وموقف التراث منها، ليُختتم الكتاب بخاتمة جامعة.

الفصل الأول: تحريف التراث بين التأويل وإعادة التشكّل: جدلية القرنين السابع عشر والتاسع عشر

شهد الفكر الأوروبي تحوّلات جذرية تجاه الموروث الفلسفي والديني، بدأ هذا التغيير مع مارتن لوثر، الذي رفض التأثير العميق

لأرسطو في الفكر المسيحي، معتبرًا أنّ الفلسفة اليونانية شوّهت التعاليم الدينية الأصيلة، وفتح هذا الرفض الباب أمام موجة أوسع من النقد للتراث الفكري؛ ما ساهم في ظهور توجّهات جديدة سعت إلى التحرّر من الماضي. وجاء فرانسيس بيكون ليعزّز هذا الاتجاه عبر تطوير منهجه العلمي القائم على الشكّ والتجربة، وانتقد الفلسفة التقليدية والدين، مشدِّدًا على ضرورة تجاوز المعرفة القديمة من أجل تحقيق التقدّم البشري. فقد اعتقد بيكون أنّ الهيمنة على الطبيعة لا تتحقق إلا من خلال المعرفة التجريبية، بعيدًا عن القيود الفكرية التي فرضها التراث، حيث يؤكّد ضرورة "السعي لتجديد وتوسيع قوة وسيطرة الجنس البشري بشكل عام على الكون" (ص 57). وتجسدت رؤيته في كتابه **أتلانتس الجديدة**، حيث قدّم تصورًا لمجتمع مثالي يمكن أن يزدهر بفضل المنهج العلمي من دون الحاجة إلى الاعتماد على الماضي أو سلطته. و**أتلانتس الجديدة** قصة جزيرة خيالية يكتشفها بحّارة أوروبيون مصادفة، يسعون للسيطرة على الطبيعة، رغم عزلتهم عن تجارب العالم القديم التي لا يعرفون عنها شيئًا.

في السياق ذاته، رفض رينيه ديكارت الفلسفة المدرسية واعتبرها غير يقينية وغير قادرة على تقديم معرفة حقيقية، واعتمد منهج الشكّ المطلق أداةً للوصول إلى الحقيقة، داعيًا إلى هدم الأسس القديمة ليُبنى عليها يقينٌ جديد مستوحى من المنطق الرياضي. فرأى ديكارت أنّ جميع البشر يمتلكون القدرة على بلوغ المعرفة من دون الحاجة إلى مرجعية معرفية عليا، وهو ما عزّز الاستقلال الفكري. لكنّه في الوقت ذاته قاد إلى عزلة فكرية، حيث أصبح الفرد معتمدًا على ذاته في البحث عن الحقيقة، فنجده يقول: "إنّني تعلّمت ألّا أعتقد اعتقادًا جازمًا في شيء ما بحكم التقليد أو العادة"[1]. كان بيكون وديكارت، إذًا، مقتنعَين بأنّ التراث يتجلّى باعتباره عائقًا أمام انبثاق المعرفة، ومن ثمّ حاجزًا أمام سيرورة التقدّم، فالفرد الذي لا يرزح تحت ثقل الماضي يمثّل النموذج الأمثل الذي يدافعان عنه، حيث تصبح الذات الليبرالية، المتحرّرة من سطوة التراث، هي المثال الأسمى للعقل المستنير والمسار الجديد للحداثة.

أمّا في القرن التاسع عشر، فقد عالج ألكسيس دو توكفيل آثار هذه التحولات، مشيرًا إلى أنّ انهيار الأرستقراطية كان عاملاً رئيسًا في تعزيز المساواة بين الأفراد، إلّا أنّ هذه المساواة أدّت إلى تصاعد النزعة الفردية والشكّ؛ ما أضعف الروابط الاجتماعية والدينية، وجعل الأفراد أكثر ميلاً إلى البحث عن سلطة مركزية تعزّز مفهوم المساواة، حيث يشير توكفيل إلى أنّ "جميع الناس في عصور المساواة مستقلون بعضهم عن بعض، ومنعزلون وضعفاء" (ص 94). ففي نهاية المطاف، وجد الأفراد والدولة أنفسهم يسعون نحو تحقيق التماثل، حيث باتت الدولة تستفيد من هذا التوجّه لتعزيز سلطتها، بينما قبل الأفراد هذه السلطة باعتبارها الضامن الأساسي للاستقرار والمساواة.

الفصل الثاني: مايكل أوكيشوت وأهمية التراث في المعرفة

يؤكّد مايكل أوكيشوت الأهمية المعرفية للتراث؛ إذ إنه يشير إلى أنّ الخبرة الإنسانية ليست مجرد نتاج لحظي، بل هي تراكم مستمر يمتدّ عبر

(1) رينه ديكارت، **مقال عن المنهج**، ترجمة محمود محمد الخضيري، مراجعة محمد مصطفى حلمي، ط 3 (القاهرة: منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985)، ص 68.

الأجيال، ويبيّن أنّ "الخبرة تمثّل الكل الملموس الذي يقسمه التحليل إلى فعل الخبرة وموضوع الخبرة" (ص 104). ويرى أنّ النزعة العقلانية التي ترفض التراث لمصلحة أيديولوجيات مجردة تُضعف أسس المعرفة الحقيقية التي لا تقتصر على المهارات التقنية، بل تشمل أيضًا البعد العملي الذي لا يمكن التعبير عنه نظريًا على نحو كامل، كما يعتقد أنّ تراجع التراث الأخلاقي يؤدي إلى تآكل الزخم الثقافي، ما يجعل استعادته ضرورة عبر إعادة بناء الثقة به والاعتراف بأهميته.

في المجال السياسي، يرفض أوكيشوت السياسة التي تعتمد على التجربة العشوائية أو الأيديولوجيات المجردة، متّفقًا بذلك مع ديفيد إيستون، الذي وجد "أنّ السياسة في العصر الحديث لم تخرج خارج إطار الهويات"[2]، ويؤكّد أنّ السياسة الفعّالة لا تُبنى من فراغ، بل تنشأ من تراث متماسك من الممارسات المتراكمة التي أثبتت فاعليتها عبر الزمن. أمّا في مجال الأخلاق، فيميز بين السلوك النابع من العادة، والسلوك العاطفي، والتأمل الواعي في المبادئ، مشيرًا إلى أنّ الفكر الأخلاقي الحديث يميل نحو المثالية العقلانية، لكنّه قد يؤدي إلى حالة من الارتباك الأخلاقي، نتيجة محاولته فرض قواعد صارمة من دون مراعاة التعقيدات الواقعية.

يعيد أوكيشوت النظر في مفهوم "التراث" من خلال استبداله بمفهوم أكثر ديناميكية وثراء، وهو "الممارسة"، فهو يرى أنّ الممارسة ليست مجرد مجموعة من القواعد الجامدة أو التقاليد الثابتة التي تنتقل عبر الأجيال، بل هي كيان حيّ ومتجدّد يتمتع بمرونة ذاتية تتيح له التكيّف مع السياقات المتغيرة من دون أن يفقد جوهره، إنّ هذه المرونة ليست مجرد تكيّف سطحي، بل هي خاصية جوهرية للممارسة، تمكّنها من الحفاظ على استمراريتها في الزمن من دون أن تتحجّر أو تفقد حيويتها. وكما تتطور اللغة من خلال الاستخدام المستمر، من دون أن تفقد هويّتها العميقة، فإنّ الممارسة تتجدّد باستمرار من خلال التفاعل بين الأفراد والمجتمع، وبين الماضي والحاضر، إنّها ليست مجرّد إرث يُتلقّى بطريقة سلبية، بل هي نشاط يتطلّب الإبداع والمشاركة الواعية، حيث لا يمكن فصلها عن التجربة الإنسانية المتغيرة. إنّ مفهوم أوكيشوت للممارسة بهذا المعنى يتجاوز فكرة الامتثال للمعايير الجامدة، ليُبرز أهمية الفهم الحيّ والديناميكي للتراث، بوصفه عملية دائمة التحوّل، تتشكل عبر الأفعال والأفكار والتجارب المتجدّدة.

ويواجه أوكيشوت انتقادات من بعض المفكّرين الذين يرون أنّ تأكيده دور التراث والممارسة قد يؤدي إلى نوع من النسبية الأخلاقية، حيث يصبح كلّ تراث مرجعية قائمة بذاتها من دون معايير ثابتة للحكم عليه. لكنّه يرفض هذه الرؤية، معتبرًا أنّ الأخلاق لا يمكن اختزالها في مجموعة من القواعد الصارمة، لأنّ ذلك يؤدي إلى تناقضات داخلية ويجعلها غير قابلة للتطبيق العملي، كما يرفض فكرة تقييم التراث وفق معايير محايدة، لأنّه يرى أنّ التراث ذاته هو الذي يحدد إطار المعرفة لدينا؛ ما يتعارض مع النظرة الديكارتية التي تفترض إمكانية وجود معرفة موضوعية منفصلة عن السياقَين التاريخي والثقافي.

(2) David Easton, John G. Gunnell & Luigi Graziano (eds.), *The Development of Political Science: A Comparative Survey* (London: Routledge, 1991), p. 6.

الفصل الثالث: الاستقصاء المستند إلى التراث في فلسفة ألسدير ماكنتاير

يؤكّد ماكنتاير دور التراث في الفلسفة الأخلاقية، معتبرًا أنّ الأزمة الأخلاقية الحديثة تعود إلى التخلّي عن الأخلاق الأرسطية. وفي كتابه **بعد الفضيلة**، ينتقد هيمنة النزعة العاطفية على الخطاب الأخلاقي، حيث تصبح الأحكام الأخلاقية مجرد تعبيرات ذاتية، ويرى أنّ الفلسفة الحديثة تركّز على القواعد وتتجاهل الفضائل؛ ما يؤدي إلى تشويه الأخلاق، في حين أنّ "القواعد والفضائل مترابطة" (ص 163)، إضافةً إلى أنّه يشدّد على ضرورة أن تأخذ أيُّ نظرية أخلاقية في الحسبان الطبيعة البيولوجية للإنسان، إذ إنّ عزل الأخلاق عن الحقائق البيولوجية يؤدّي إلى رؤية ثنائية غير دقيقة لطبيعة الإنسان.

ويشدّد على أنّ التحرّي الأخلاقي ذو طبيعة تاريخية واجتماعية ولغوية، رافضًا إمكانية الوصول إلى حقيقة موضوعية مطلقة خارج السياقَين الثقافي والتاريخي. ويرى أنّ المفاهيم الأخلاقية ليست ثابتة، بل تتغير تبعًا للظروف الاجتماعية، منتقدًا التنوير لمحاولته تجاوز المحدوديات التاريخية، ويطوّر رؤيته للفضيلة من خلال ثلاثة مفاهيم: "الممارسة"، التي تستلزم الفضائل لتحقيق الخيرات الداخلية؛ و"القصة"، التي تدمج حياة الإنسان في إطار متكامل؛ و"التراث"، الذي يحدّد الخلفية التاريخية والاجتماعية للمعرفة. ويرفض فكرة التخلّي المطلق عن التراث، منتقدًا محاولات مثل تلك التي قدّمها ديكارت؛ إذ إنّه يرى أنّ التراث أداة أساسية لا غنى عنها للفهم والتحرّي.

ويؤكّد ماكنتاير أنّ العقلانية تتشكّل دائمًا ضمن إطار تراثي معيّن؛ ما يجعل الحياد المطلق عن التراث أمرًا مستحيلاً، ويعترض موقفَه تحدّيان أساسيان: التحدي النسبي الذي يتساءل عن إمكانية تفضيل تراث معيّن عقلانيًا على غيره، والتحدي المنظوري الذي ينكر امتلاك أيّ تراث للحقيقة المطلقة. ولتقييم تفوّق تراث ما، يجب أن يثبت قدرته على تجاوز الأزمات المعرفية التي تعجز عنها التراثيات الأخرى، فيقترح ماكنتاير تجاوز هذه العوائق من خلال تعلّم "لغة" التراث الآخر من الداخل؛ ما يستلزم غوصًا عميقًا في ثقافته ولغته، مؤكّدًا دور المعلّم والسلطة التعليمية في التوجيه المعرفي.

يفترق ماكنتاير وأوكيشوت في أسلوب تفكيرهما، حيث يميل الأول إلى الإيمان العميق بينما يميل الثاني إلى الشك، رغم اتفاقهما على ارتباط الفكر بالتراث، ويتفقان على "أنّ أولئك الذين يشاركون في تراث ما يسهمون في تطوره المستمر" (ص 198)، بمعنى أنّ أيّ تراث صحّي وسليم لا يكون ثابتًا أو جامدًا، بل يخضع لجدل مستمر وتفاعل دائم بين أفراده، حتى لو لم يدرك الجميع ذلك، وهذا الجدل ليس فوضويًا، بل تحكمه شروط داخلية تحدّد مساره، ويشير إلى أنّ كلّ فرد يشارك في هذا التراث لا يكتفي بالحفاظ عليه، بل يساهم مباشرةً في تطوره وتجديده عبر الحوار والممارسة المستمرة. ويركّز ماكنتاير على الصراع والعقلانية، ففي حين يرى أوكيشوت التراث عملية إجرائية مرنة، يعتبر ماكنتاير أنّ تفوّق تراث ما يُقاس بقدرته على تجاوز الأزمات، مشدّدًا على إمكانية تعلّم لغة تراث آخر لاستيعابه من الداخل، وهو ما يرفضه أوكيشوت.

ويؤكد ماكنتاير أنّ إدراكنا للواقع يتشكّل من خلال التراث التاريخي الذي ننتمي إليه؛

ما يجعل استعادة الأخلاق الأرسطية أو التومائية بشكلها الأصلي أمرًا غير ممكن، ومع ذلك، يظلّ الماضي مصدرًا معرفيًا لا يندثر تمامًا، لكنّ إعادة توظيف مفاهيمه تتأثر باللحظة التاريخية الراهنة؛ لذا، لا يمكن استرجاع الماضي كما كان، بل يتمّ تشكيله من جديد وفقًا لمعطيات الحاضر؛ ما يجعل الاستفادة منه عملية تتطلب تأويلاً مستمرًا وإعادة تفسير.

الفصل الرابع: مايكل بولانيي وإشكالية المعرفة الضمنية في البناء المعرفي

يرى مايكل بولانيي أنّ المعرفة تتشكل من الإيمان الضمني والتفاعل الثقافي، فيقول: "لقد حان الوقت لضرورة الاعتراف مرةً أخرى بالإيمان كمصدر لجميع أنواع المعرفة" (ص 207)؛ ما يجعل الموضوعية المطلقة مستحيلة، فينتقد النزعة الموضوعية ويدعم نظرية "المعرفة الضمنية"، حيث تقوم هذه النظرية على عبارة: "بوسعنا أن نعرف أكثر ممّا بوسعنا التصريح به" (ص 209). لذلك استعان بعلم نفس الغشتالت الذي يقول بانبعاث الفهم من تكامل الأجزاء من دون إدراكها منفصلة، ويميز في مرحلة لاحقة بين "الوعي الثانوي" الداعم للفهم و"الوعي المركزي" الذي يركّز على المعنى، مؤكّدًا أهمية العلاقة بينهما. ويحدّد بولانيي أربعة جوانب للمعرفة الضمنية: "البنية الوظيفية" (تكامل الوعي)، و"البنية الظاهراتية" (تغير الإدراك)، و"الجانب الدلالي" (إنتاج المعنى)، و"الجانب الوجودي" (التجربة الكلية)، ويرى أنّ الأدوات الفكرية والجسدية تمتد كامتداد للوعي، معتبرًا الجسد أساس المعرفة.

وينتقد الفلسفة الحديثة لرفضها التراث، معتبرًا أنّ التخلّي عن الأرسطية والدين أدّى إلى مأزق معرفي، فيدعو إلى استعادة توازن المعرفة عبر الإيمان السابق للعقل، مستلهمًا ذلك من أغسطينوس، فالمعرفة عنده فنّ يُكتسب بالممارسة، والتعلّم يعتمد على التلمذة ضمن مجتمع يحافظ على التراث ويطوّره، وبناءً على ذلك فالمعرفة ليست كلها صريحة؛ ما يتيح اكتشاف حلول لمشكلات غير معروفة مسبقًا. ويرى أنّ المعرفة شخصية لكنّها ليست ذاتية تمامًا؛ إذ إنها تنطوي على التزام عاطفي تجاه الواقع المستقل، أمّا التحولات المعرفية فهي تشبه التجارب الدينية، حيث تغيّر إطار الفهم؛ ما يجعل الحقيقة موضوعية رغم تأثّرها بالذات العارفة.

ويرفض بولانيي الفصل بين الواقعة والقيمة، معتبرًا أنّ المعرفة تتطلّب التزامًا أخلاقيًا ومسؤولية تجاه الحقيقة وينتقد العقلانية الحديثة التي تحصر المعرفة في ما هو محسوس. ويجد أنّ الحداثة أساءت فهم المعرفة برفضها كلّ ما هو غير صريح، مقارنًا موقفه بأوكيشوت، الذي يتفق معه في رفض النزعة العقلانية المطلقة، فنجده يصرح بـ"أنّ الشك بشكل جذري وذكيّ أصعب دومًا من الإيمان" (ص 262)، وبذلك فإنّ واقعيته تمنعه من السقوط في الذاتية.

ويتفق بولانيي وماكنتاير على أنّ العقلانية مشروطة بالتراث، حيث لا يمكن أن يتطور الفكر من دون استناد إلى خلفية معرفية. ويرفضان ثنائية الموضوعية المطلقة والنسبية المتطرفة، معتبرين أنّ المعرفة شخصية لكنها ليست اعتباطية، ويؤكدان ضرورة التلمذة لنقل المعرفة؛ ما يجعل التراث عنصرًا أساسيًا في الفكر العقلاني.

ويرى بولانيي أنّ التراث ديناميكي، يعيد كلّ جيل تفسيره وتطويره، وأنّ التفاعل النقدي معه ضروري لتقدّمه، ويؤكد أنّ الإيمان بالسلطة الفكرية شرط مسبق للفهم؛ ما يجعل العقلانية نفسها مشروطة بالإطار التراثي، رافضًا مشروع التنوير الساعي لليقين المطلق، معتبرًا أنّ فشله لا يقود إلى العدمية، بل يفتح المجال لمعرفة شخصية متجذرة في التراث والتجربة.

الفصل الخامس: مفارقة الليبرالية واستجابة التراث

ينتقد الكتاب في فصله الأخير تناقضات الليبرالية، مشيرًا إلى دور التراث باعتباره بديلاً أكثر استقرارًا؛ إذ يُعرَّف بأنّه نقل المعتقدات عبر الأجيال، مؤثِّرًا في المعرفة عبر علاقة المعلم بالتلميذ ويحذّر النص من تأليه التراث أو تجاهله، فكلاهما يؤدي إلى اضطرابات. ويستشهد الكاتب بأفلاطون ونيتشه في دور الأساطير في تشكيل الثقافة، مشدّدًا على ضرورة استعادة تراث متوازن بدلاً من الليبرالية المتناقضة؛ إذ إن الليبرالية تعاني تناقضات فلسفية وعملية؛ فهي برفضها دور التراث تفضي إلى أيديولوجيا متصلّبة تقمع المخالفين؛ ما يجعلها غير قادرة على التكيّف، كما أنّ قصر أفقها الزمني يؤدي إلى سياسات قصيرة النظر تُضعف الإحساس بالمسؤولية الحضارية، في مقابل رؤية التراث باعتباره مرجعية قائمة على الحقيقة، حيث تتحقق الحرية ضمن حدود معلومة لتحقيق الخير الإنساني.

ويرى إدموند بيرك أنّ الحرية يجب أن تكون متجذّرة في التراث، فيذهب إلى أنّ "الفنّ يمثّل طبيعة الإنسان، ونحن في حالة الطبيعة نكون في طور تشكّل الرجولة على نحو أشبه بأطفال غير ناضجين لاحول لهم ولا قوة" (ص 328). لذلك ينتقد الثورات مثل الثورة الفرنسية بسبب نهجها التدميري، معتبرًا أنّ الإصلاح يجب أن يكون تدريجيًا ومدروسًا. أمّا أغسطينوس فيؤكّد أنّ إدراك الحقيقة يتطلب تراتبًا معرفيًا وسلطة تعليمية، حيث تُعرَّف الفضيلة بأنّها ترتيب الحب تحت محبة الله، وعلى الرغم من أنّ التراث ليس محوريًا في فكره، فإنّه يرى الدين الحق إرثًا محفوظًا عبر الأجيال؛ ما يجعله بديلاً من الليبرالية الحديثة.

ويقدّم توماس إليوت في **رباعيات أربع** تأمّلاً في الزمن، حيث يربط الماضي بالحاضر والمستقبل ضمن رؤية مسيحية، مؤكّدًا أنّ الحاضر لا يُفهم إلا من خلال الماضي، فنجده يقول: "إن كان الزمان كلّه حاضرًا أبدًا كان الزمان كلّه مستحيل الافتداء" (ص 351)، إذ إنّ فهم الحاضر لا يمكن أن يتحقق من دون الرجوع إلى الماضي، لأنّ الزمن ليس مجرد لحظة معزولة، بل هو امتداد متصل، ولو كان الزمن بأكمله يُعاش وكأنه حاضر دائم من دون وعي بالماضي، فإنّه يصبح غير قابل للفهم أو التصحيح؛ ما يجعل التعلم من التجارب السابقة واستدراك الأخطاء أمرًا مستحيلاً، وهذا يعكس أهمية التراث في تشكيل المعرفة والوجود. ويناقش الكتاب العلاقة بين الليبرالية والمسيحية، حيث تستمد الأولى مفاهيمها من الثانية، لكنّها تُفرغها من بعدها الإلهي؛ ما يؤدي إلى مرحلة ما بعد المسيحية التي تتسم باليأس والفراغ الروحي.

يرتكز المشروع الليبرالي على إنكار الطبيعة الإنسانية الكلّية، معتبرًا الإرادة جوهر الوجود البشري، وبذلك يرفض فكرة القانون الطبيعي والغايات المعيارية للإنسان، في المقابل،

يدعو البديل اللاهوتي إلى الاعتراف بالحدود، والانتماء إلى المجتمع، والارتباط بالتراث باعتباره مصدرًا للمعرفة والحكمة، كما تعزز النزعة الكونية الليبرالية استقلالية الفرد، رافضةً الحدود؛ ما يؤدي إلى تهميش دور التراث، بينما تعترف النزعة الكونية الكلاسيكية بأهميته لاستدامة المجتمعات. وفي مواجهة هذا النزوع، تبرز "صناعة المكان" باعتبارها فنًا ضروريًا لتعزيز الروابط المحلية، من خلال حسن الجوار والصداقة الحقيقية التي تتطلب قربًا جسديًا ومعرفة عميقة، إضافةً إلى التربية على التراثيات والممارسات المحلية لضمان استدامتها عبر الأجيال.

خاتمة

ليست المحافظة، في جوهرها، موقفًا دفاعيًا عن الماضي، بل هي رؤية متزنة تستند إلى إدراك عميق بأهمية القيم والتقاليد التي شكّلت المجتمعات عبر الزمن. فهي لا ترفض التغيير، بل تؤكّد أنّ كل تطور حقيقي يحتاج إلى جذور راسخة تمنحه الاستقرار، وبخلاف التصورات الحديثة التي تربط الحرية بالفردانية المطلقة، ترى المحافظة أنّ الحرية لا تُثمر إلّا ضمن إطار من المسؤولية والضوابط التي تحمي الإنسان والمجتمع من التفكك.

وقد أدّى تفكيك المؤسسات الاجتماعية التقليدية، كالعائلة والمجتمع المحلّي، إلى فراغ لم تملأه سوى الدولة؛ ما جعل الفرد أكثر تبعية، رغم ادعاءات الاستقلال، وهنا تكمن المفارقة؛ إذ إنّ الفردانية المفرطة ساهمت في تعظيم سلطة الدولة وتعزيز تحالفها مع الشركات الكبرى، ما أنتج نظامًا يحتكر السلطة والثروة معًا، ويهدد تنوّع المجتمعات وحرّية الأسواق.

وبهذا المفهوم فإنّ المحافظة ليست رفضًا للحداثة، بل هي مسعى لخلق توازن بين التجديد والحفاظ على الهويّة، بين حرّية الفرد وصلابة البناء الاجتماعي. فهي ترى أنّ الحدود الدينية أو الاجتماعية أو الطبيعية لا تشكّل عوائق، بل تعطي ضمانات لاستمرار الحضارة، فالمحافظ الحقيقي، في هذا التصور يتمسك بالماضي لأنّه يرى في التراث أساسًا حيًّا، يتفاعل مع الزمن من دون أن يفقد جوهره.

المراجع

References

العربية

ديكارت، رينيه. **مقال عن المنهج**. ترجمة محمود محمد الخضيري. مراجعة محمد مصطفى حلمي. ط 3. القاهرة: منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985.

الأجنبية

Easton, David, John G. Gunnell & Luigi Graziano (eds.). *The Development of Political Science: A Comparative Survey*. London: Routledge, 1991.